السطور الأخيرة

▪ سلام خياط

ذاكـــــرة المـــاء

كمزنة مطر ، زخت رسائل متماثلة على بريدي الألـكـتروني تحمل ذات الصيغة ، وتـزيـن لي التوقيع على مضمونها بغية إيصالها لمنظمة (اليونسكو) لتتحرك وتدرج دجلة ضمن التراث الإنساني !!

خمس دقائق من وقتكم الثمين كفيلة بإنقاذدجلة من مشروع سد (السو) الذي تزمع تركيا إقامته على مصب دجلة ، وهذا يعني جفافا كارثيا للعراق.. اكتبوا أسماءكم وعناوينكم في الأستمارة الموجهة لليونسكو، --والمكتوبة بأربع لغات --لتتحرك وتدرج دجلة ضمن التراث الإنساني وبذلك نضمن حمايته ،، نحتاج لثلاثين ألف صوت لتقديمها للمنظمة الدولية.. بادروا الساعة لإنقاذ أم البساتين .

الرسالة غفل من التوقيع الشخصي، وهذا يعني إن كاتبها والمروج لها لا يبغي مطمعا ولا مغنما ، ولا يرتجي شهرة .

هل تكفي مناشدة المنظمة الدولية والتوسل إليها أن تحول دون قتل النهر على مرأى ومسمع ؟ هل يكفي الإستجداء للكف عن التعسف بإستعمال الحق الذي تدعيه تركيا وتنكره كل الأعراف والمواثيق والقوانين الدولية السارية بحق ما يطلق عليه الأنهار الدولية التي تجري في أراضي أكثر من دولة والذي تعارف على إعتباره ملكا مشتركا بين جميع الدول التي يجري في أراضيها ، بعدما شحبت وتوارت أكثر النظريات السابقة : كنظرية السيادة المطلقة ،،وتبعتها نظرية الوحدة الإقليمية ، لتستقر المفاهيم على نظرية الملكية المشتركة ، والتي أفرد لها فصلا ضافيا في القانون الدولي للبحار والأنهار ، وبما يطلق عليه المسوؤلية الدولية ، بمعنى الاَ تقوم أية دولة بأعمال من شأنها الإضرار بمصالح الغير ، ومن باب أولى ،، دول الجوار.

في رأيي المتواضع – الشديد التواضع -- ، لن ينقذ دجلة مناشدة متوسلة ، مستجدية ،للمنظمة التي تسللت إليها السياسة من النوافذ والمزاريب ،، لن ينفع دجلة البكاء او التباكي على قطع شريان الحياة ... ينقذ دجلة هيبة البلد ، تفاني المسؤولين فيه على حقوق أرضه وبنيه ، ينقذ دجلة قوة وخبرة وحنكة المفاوضين على إنتزاع جوهر القوانين الدولية الرادعة والنافذة والسارية المفعول .

تريدون ثلاثة آلاف توقيع لئلا يصبح دجلة أثرا بعد عين ؟؟

هاكم ..

ثلاثون مليون عراقي ، يبصمون بأهداب وحدقات عيونهم قبل بصمات أصابعهم، ليظل للعراق نهر اسمه دجلة ، شربوا من عذب مائه ، واغترفوا من مباهجه ،ووشموا بوشمه ، صونا له وحفاظا عليه وعلى بلد بيع ، ماضيه وحاضره ومستقبله بالجملة والمفرد ،، وأحيانا ببلاش .

تراجع ساعات التجهيز خلال ٢٠١٢ عن العام الماضي

نائب: ما أنفق على الكهرباء يكفي لإنشاء منظومة طاقة تغطي حاجة البلاد

شبكة عنكبوتية من الأسلاك

بغداد / إياس حسام الساموك

لم تعر لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب أهمية للتطمينات التي تطلقها وزارة الكهرباء بشأن إمكانية تحسن ملف الكهرباء خلال فصل الصيف المقبل، مؤكدة أن الأموال التي أنفقت على هذا القطاع خلال السنوات الست الماضية تكفي لاستحداث منظومة جديدة تفوق قدرتها حاجة العراق من الكهرباء.

وأكد عضو لجنة الطاقة النيابية فرات الشرع لـ"المدى" أن مشاكل الكهرباء لم تنته حتى اللحظة "فلا يزال واقعها يعاني عدة نقاط سلبية على المستوى الفني".

وأضاف "كنا قد استضفنا وزير الكهرباء عبد الكريم عفتان الأسبوع الماضي وقام بإطلاعنا على خطط وزارته خلال هذا الصيف".

ونقل الشرع ما اعتبره بصيصا من الأمل أبداه عفتان بارتفاع نسب التجهيز بالكهرباء، وقال: "لم نطمئن لما جاء به الوزير لأن الوقائع تدلل على أمر آخر، لأننا سمعنا الوعود التي أطلقها سابقوه في الوزارة ولم تنفذ".

وتابع بالقول: إن "عفتان تحدث عن أمور نظرية تحول مشاكل عديدة دون تنفيذها على أرض الواقع، إذ أن الوزير أكد ارتفاع نسبي في إنتاج الطاقة، وهذا غير صحيح فحين تتم مقارنة كميات التجهيز في هذه الأيام مقارنة بالعام الماضي في الفترة نفسها (الربيع) نجد تراجعا نسبيا في عدد ساعات التجهيز وهو أمر مثبت في تقارير وزارة الكهرباء".

وشهدت عدة مناطق في العاصمة بغداد خلال اليومين الماضيين تراجعا ملموسا في ساعات تجهيز الكهرباء تراوحت ما بين ٤ - ٦ ساعات يوميا.

ولم يكتف الشرع بهذه المشاكل، بل أضاف إليها "أن الطاقة في كل عام تضاف إليها أحمال تقدر بـ٨ - ٩٪، فضلا عن وجود خلل فني في كيفية نقل الكهرباء، وطبيعة العقود السابقة لأننا كنا بحاجة إلى اتفاقيات نصب لمولدات الكهرباء لكن الوزارة تعاقدت على تجهيز، وشتان ما بين الأمرين".

وأوضح الشرع "هناك عقود يفترض أنه تم تنفيذ ٥٠٪ منها لكن الواقع يؤكد عدم الشروع بتنفيذ أي جزء منها، وهناك أجهزة كهربائية موجودة في بعض المحطات تم استيرادها ونقلها لغرض نصبها وهو ما لم يحدث".

وأضاف أن "الصيانة التي يفترض أن تجري للمحطات لم تأت بنتيجة تذكر، كما لا توجد خطة إستراتيجية سابقة للتعامل مع ملف الكهرباء، وبالرغم من ذلك نتمنى أن يكون الصيف المقبل أفضل مما كان عليه العام الماضي ولا اعتقد تحقق هذا".

وتوعدت لجنة الطاقة على لسان النائب عدي عواد في تصريح سابق لـ"المدى" باستجواب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة الدكتور حسين الشهرستاني ووزير الكهرباء عبد الكريم عفتان، في حال لم تتحسن الكهرباء في الصيف المقبل وفق الوعود التي أطلقتها الحكومة.

وعن الوقود الذي تزود به محطات توليد الكهرباء، بين عضو لجنة الطاقة البرلمانية أن "المحطات تعاني مشكلتين في هذا المجال، نقص الوقود من جانب، ورداءة نوعيته من جانب آخر، والسبب قد يكون اختلاف نوع هذه المحطات وبالتالي لا يوجد وقود خاص بكل منها".

ويرى الشرع أن الحل الأمثل لملف الكهرباء يكون من خلال طرحها للاستثمار، وذكر أنه "يجب أن تدخل الكهرباء غمار الاستثمار الوطني أو الأجنبي، بالرغم من وجود مساوئ لها من خلال طلبها أموال مضاعفة"، مستدركا "لكن ما صرفناه خلال السنوات الست الماضية ليس بقليل إذ تجاوز الـ ٢٠ مليار دولار، مليار دولار فقط من هذا المبلغ للأمور التشغيلية أما الأموال المتبقية فقد ذهبت للأمور الفنية والاستثمارية".

وشدد عضو لجنة الطاقة على أن هذا المبلغ من شأنه استحداث منظومة كهربائية متكاملة تزيد طاقتها التشغيلية على ٢٠ ألف ميكا واط بالرغم من أن الحاجة الفعلية تتراوح بين ١٢ – ١٤ ألف ميكا واط لعموم البلاد، والتخلص من المنظومة السابقة الموجودة ما قبل العام ٢٠٠٣.

وعن مستوى الإنتاج الفعلي الحالي، أفاد الشرع بأنه لا يتجاوز ٥ آلاف ميكا واط، أما عن حديث لجنة الطاقة الحكومية بشأن إمكانية الوصول إلى ٩ آلاف ميكا واط خلال هذا الصيف، فقد قال إنه "أمر ممكن إذا ما سارت الأمور على ما يرام وفق ما تحدثت عنه وزارة الكهرباء، إذ تؤكد الأخيرة دخول محطات جديدة للخدمة خلال شهر تموز المقبل، إضافة إلى ما يجهز لنا من دول الجوار والبالغ ١٥٠٠ ميكا واط، إلى جانب التشديد على تنظيم سياسة ملئ الخطوط الحرجة، فضلا عن وجود وقود من نوعية عالية، كل ذلك بإمكانه تحسن واقع الطاقة خلال فصل الصيف"، على حد قوله.

بالمقابل، فقد أكدت لجنة الطاقة في مجلس الوزراء أن الصيف المقبل سيشهد تحسنا ملموسا سيشعر به المواطن لاسيما مع عدة إنجازات حققتها وزارة الكهرباء خلال هذه الفترة.

وقال المتحدث باسم اللجنة فيصل عبد الله في تصريح لـ"المدى": إن "الأشهر المقبلة ستكون مريحة للمواطن العراقي، والصيف سيكون أفضل من سابقه"، مضيفا "نحن نعمل بجد على رفع مستوى الإنتاج إلى ٩ آلاف ميكا واط، وهو أمر بات من الممكن تنفيذه في ظل الإمكانيات الجيدة المتوفرة، وخلال العام المقبل سوف يصل الإنتاج إلى ١٢ ألف ميكا واط"، على حد قوله.

ضمن بروتوكول مع أربع دول أوروبية

آثار ذي قار تعلن عن مشروع لإنقاذ المواقع الآثارية في مناطق الأهوار

□ الناصرية / حسين العامل

كشفت وزارة السياحة والآثار عن المباشرة قريبا بمشروع واسع لإنقاذ المواقع الأثرية في مناطق الأهوار، ضمن بروتوكول دولي تشارك فيه أربع دول أوروبية.

وقال مدير آثار ذي قار المفتش الآثاري عامر عبد الرزاق الزبيدي لـ"المدى": إن الوزارة أبلغتهم بمشروع وخطة طموحة لإنقاذ المواقع الأثرية في مناطق الأهوار بالتعاون مع ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا.

وأشار إلى أن الوزارة وقعت بروتكولا مع ألمانيا في هذا المجال وقريبا ستوقع بروتوكولات أخرى مع الدول الثلاثة المتبقية، مبينا أن البروتوكول يتضمن إرسال بعثات آثارية للتنقيب في مناطق الأهوار، وتنظيم دورات تدريبية للآثاريين العراقيين عن نظم التنقيب واستخدام الأجهزة المتطورة في هذا المجال.

وتوقع الزبيدي أن تشارك عشر بعثات تنقيبية في التنقيب بالمواقع الأثرية في مناطق أهوار البصرة والناصرية وميسان وهور الدلمج المشترك بين واسط والديوانية، وعلى مدى خمسة أعوام، مؤكدا مشاركة أربع من البعثات العشرة في التنقيب بالمواقع الأثرية في أهوار الناصرية.

وتضم مناطق أهوار الناصرية ١١٠ مواقع أثرية تعود لحقب تاريخية مختلفة للعصور: السومرية، والبابلي القديم، والفرثية، والساسانية والإسلامية، وتتوزع هذه المواقع على مناطق الجبايش وسوق الشيوخ والفهود وكرمة بني سعيد والإصلاح وغيرها من المدن المتاخمة لأهوار الناصرية.

وعن الجوانب السياحية في مناطق الأهوار أفاد مدير آثار ذي قار بأن وزارة السياحة والآثار تتبنى حاليا خطة مستقبلية لإقامة منتجعات سياحية في مناطق الأهوار والمواقع التي سيتم التنقيب فيها هناك، مشيرا إلى توقيع بروتوكول مع منظمة اليونسكو بهذا الخصوص.

وعمّا نشرته "المدى" مؤخرا عن تعرض عدد من المواقع الأثرية في مناطق أهوار الناصرية للسرقة والنبش، قال المفتش الآثاري: إن "مديرية حماية الآثار في ذي قار وعدتنا خلال لقائنا مع مسؤوليها بتسيير دوريات آلية بصورة مستمرة ونصب كمائن ليلية لمباغتة السراق وتأمين الحماية للمواقع الأثرية في مناطق الأهوار".

وتقدر مساحة مناطق أهوار الناصرية قبل تجفيفها أواسط تسعينيات القرن الماضي بمليون و٤٨ ألف دونم، وهو ما يشكل خمس مساحة محافظة ذي قار.

الصحة: أكثر من تسعة آلاف عراقي مصاب بالتدرّن

□ بغداد / قيس عيدان

أعلن مركز الأمراض الصدرية والتنفسية في وزارة الصحة أن عدد المصابين بالتدرن في البلاد تجاوز ٩٢٠٠ مصاب، معلنا أن الأسبوع المقبل سيشهد انطلاق برنامج الشراكة الوطنية للقضاء على التدرن في العراق برعاية زوجة رئيس الجمهورية هيرو خان.

وقال مدير المركز الدكتور ظافر سلمان هاشم لـ"المدى": إن الأسبوع المقبل سيشهد الإعلان الرسمي عن انطلاق برنامج الشراكة الوطنية للقضاء على التدرن في العراق، أثناء انعقاد المؤتمر العالمي العام في إقليم كردستان الذي ستشارك فيه العديد من المنظمات الدولية والشخصيات الرسمية.

وأفاد هاشم على هامش المؤتمر الصحفي الذي عقد يوم أمس للإعلان عن الواقع الحالي لمرض التدرن في العراق، بأن إحصائيات العام الماضي تشير إلى وجود ٩٢٧٤ مصاباً بالتدرن في العراق، توفي منهم ٣١٠٠ مريض، فيما يقدر عدد المصابين بعدوى المتفطرة السلية بـ١٤ ألف و٤٠٠ مريض.

وبين معظم الدراسات تشير إلى أن نحو ثلث سكان العالم مصابين بالتدرن، والملايين منهم يتوفون سنويا بسببه، مشيرا إلى أن لهذا المرض المعدي أثرا سلبيا ومدمرا على عوائل المصابين به وللاقتصاد الوطني "ولكن يمكن الشفاء منه بعلاج لا يزيد على ٣٠ دولارا شهريا، مضيفا أن كل مصاب بالتدرن ينقل العدوى إلى ١٥ – ٢٠ شخصا سنويا، واثنان من هؤلاء المصابين بالعدوى يتحول أحدهما إلى مريض معدٍ، بحسب ما ذكر.

ولفت الدكتور هاشم إلى أن هناك مشاكل تواجه القضاء على مرض التدرن كصعوبة معالجته التي تستغرق ٦ – ٩ أشهر، إضافة إلى الفقر الذي يعد عاملا مساعدا على الإصابة وانتشار العدوى.

وأوضح جهود وزارة الصحة والبرنامج الوطني للقضاء على التدرن تهدف إلى الكشف المبكر عن حالات التدرن الجديدة ومعالجتها والسيطرة على انتقال العدوى من خلال إشراك الخدمات التدرنية في جميع مستويات الخدمات الصحية، إلى جانب الدعم المادي والشراكات مع القطاعين العام والخاص والوزارات والمنظمات الإنسانية لتحقيق هذا الهدف.

وذكر مدير مركز الأمراض الصدرية والتنفسية أن الإصابات بالتدرن ستنخفض إلى النصف في العام ٢٠١٥ عن ما هو مسجل في العام ١٩٩٠ تماشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة وأهداف شراكة مكافحة السل.

واختتم حديثه بالقول: إن الوزارة تعمل على استئصال مرض التدرن وجعل العراق خاليا منه بحلول العام ٢٠٥٠، من خلال تطبيق إستراتيجية (DOTS) العلاج قصير الامد تحت الإشراف المباشر وضمان الوصول إلى التشخيص والعلاج والشفاء لكل مرضى التدرن، فضلا عن تعزيز وتوفير خدمات عالية الجودة لضمان المعالجة القصيرة الأمد.

انتشار محال العشّابين في كربلاء يثير التساؤلات

□ كربلاء / أمجد علي

يتساءل العديد من أهالي محافظة كربلاء عن أسباب ازدياد محال بيع الأعشاب الطبية داخل الأحياء السكنية، ففيما يشكك البعض بمصداقية العلاجات التي تقدمها المعاشب، يؤكد آخرون أنها نجحت بشفائهم مما يعانونه.

وتقول المواطنة أم سمير في حديثها لـ"المدى": إن ابنتها تعاني من العقم لأكثر من خمس سنوات "وقد راجعت العديد من الطبيبات ولم تفلح في حصول الحمل، ثم توجهت إلى العشابين وفتاحي الفال حتى باتت قريبة من الطلاق، وأخيرا حصل الحمل بفضل وصفة عشبية من أحد العشابين، حتى أن زوجها أطلق اسم العشاب على مولوده"، على حد قولها.

الحاج أبو قاسم هو الآخر يؤكد أن أحد العشابين شفاه من تضخم البروستاتا، مبينا لـ"المدى" أن رأي الأطباء اتفق على إجراء عملية جراحية له لرفع البروستاتا، لكنني راجعت أحد العشابين فأعطاني زيت أعشاب وأوصاني باستعماله لمدة شهر ومن ثم أعيد الفحص، وفعلا بعد الشهر أظهر الفحص أن حجم البروستاتا طبيعي"، بحسب ما ذكر.

وعلى العكس من ذلك، يقول المواطن وحيد سالم لـ"المدى" إنه لا يؤمن بالأعشاب، مستدركا "نعم أن للأعشاب قدرة شفائية لكنني لا أثق بمن يمارسها، فقد أصبحت بعد العام ٢٠٠٣ مهنة من لا مهنة له"، داعيا الجهات المعنية إلى مراقبة هذه المحال لإغلاق التي لم تستحصل الموافقات الرسمية أو التي لا يمتلك أصحابها الخبرة في هذا المجال.

أما المواطن حسن الحسيني فقد بين لـ"المدى" أنه كان يعاني قرحة المعدة وأن أحد العطارين أعطاه خلطة عشبية كادت أن تقتله، موضحا "بعد أن أخذت بتناول الأعشاب بدأ ارتفاع ضغط الدم والدوار حتى كدت أتعرض إلى صدمة نفسية واضطررت لمراجعة الطبيب الذي وصف لي علاجا ليعود ضغطي إلى مستواه الطبيعي".

لكن العشاب عبد الأمير عيدان الجبوري الذي اكتشف قبل أكثر من عام علاجا لعقم النساء وهو مجاز من قبل وزارة الصحة قال لـ"المدى": إن على المواطن التمييز بين العطار والعشاب، "فالعطار هو تاجر يشتري الأعشاب ويبيعها وليس له خبرة في وصف العلاجات، على العكس من العشاب فهو المختص بإعداد الخلطات والعلاجات".

ويضيف "للعشاب خبرة ودراية علمية بالأعشاب ونسب السموم في البعض منها، والآثار الجانبية لكل عشبة"، محذرا المواطنين من اللجوء إلى من أسماهم بـ"بعض المهرجين في بعض القنوات الفضائيات، والتوجه إلى المختصين في هذا المجال حفاظا على سلامتهم".

وأكد الجبوري أن لديه عددا من المشاريع البحثية بالاشتراك مع أساتذة ومتخصصين وأطباء، منها خاصة بخفض نسبة السكر بالدم وعلاج اليرقان الولادي، مضيفا "كما قطعنا شوطا كبيرا في بحث ودراسة معالجة بعض حالات العقم عند النساء، ولم تتوقف نشاطاتنا البحثية على إيجاد علاجات للإنسان فحسب بل اكتشفنا علاجا عشبيا يعالج القراد الذي يصيب الأغنام ويعد هذا العلاج من أفضل العلاجات المتوفرة في الوطن العربي بحسب رأي أطباء بيطريين".

بدوره، يرى الدكتور إبراهيم صالح عباس اختصاص نباتات طبية في كلية الصيدلة بجامعة كربلاء فرع العقاقير والنباتات الطبية، أنه لابد من معرفة مصدر الأعشاب التي يراد التداوي بها.

وأوضح لـ"المدى" أن للمواد الفعالة في النباتات الطبية الأثر في المعالجة "لذا علينا أخذ الأعشاب من المصادر الآمنة والموثوقة، ومن ثم التقيد التام بالجرعات العلمية"، مؤكدا أن لبعض الأعشاب آثارا جانبية يجب التعامل معها بحذر ولا يجوز تناولها إلا بإشراف المتخصصين.

المنتجات النفطية تباشر تطوير منافذها في بغداد

□ بغداد / المدى

باشرت هيئة توزيع بغداد التابعة لشركة توزيع المنتجات النفطية، أعمال التطوير الجزئي والشامل في العديد من محطات تعبئة الوقود وساحات بيع النفط والغاز في العاصمة.وأوضح الناطق الإعلامي باسم الشركة عماد الخطيب في بيان صحفي له تقلت "المدى" نسخة منه، أن المنافذ التوزيعية التي شملها التطوير هي ساحتي غاز الحرية والسلام، والمنصور، ومحطات تعبئة التاجي والأدريسي وقطاع ٦٨ والراشدية و١٤ تموز وغربي بغداد وحي عدن، إضافة إلى ساحة غاز الابتسام التي يجري تطويرها إلى محطة تعبئة متكاملة.وبين أن الكميات المجهزة من المنتجات النفطية للمواطنين خلال شهر شباط المنصرم في مدينة بغداد بلغت ٢٩٨ مليون لتر من مادة النفط الأبيض، وثلاثة ملايين اسطوانة من الغاز السائل، مشيرا إلى أنه "ومن أجل ضمان حصول المواطنين على وقود بمواصفات جيدة وخالية من التلوث فقد أنجزت فرق التقييس والسيطرة النوعية فحص ٢٢٣٦ خزان نفطي مع ٧٥١ عملية فحص لنماذج منتجات خلال الشهر المذكور". وأضاف الخطيب أن فرع الشركة في محافظة بابل قام خلال شهر شباط بتجهيز نحو ٢٩ مليون لتر من مادة البنزين، و٢٢ مليون لتر من زيت الغاز، وسبعة ملايين لتر من مادة النفط الأبيض، ونحو ٧٠٠ ألف اسطوانة غاز سائل.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح